الصباح الاقتصادية
12
العدد 3263 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1440 - الموافق 8 يناير 2019
Tuesday 8 January 2019 - No.3263 - 11 th Year

من قبل مجلة «كابيتال فاينانس انترناشونال»

«KIB» يفوز بجائزة «أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»

أعلن بنك الكويت الدولي "KIB" عن حصوله مؤخرا على جائزة "أفضل بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لعام 2018، وذلك للعام الرابع على التوالي، من مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، تقديرا لالتزامه بتقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية.

ولقد حصد "KIB" هذه الجائزة بناءً على النتيجة النهائية للجنة التحكيم التي ضمت في عضويتها نخبة من المحررين المتخصصين الذين أجمعوا على اختيار البنك نظراً لأدائه المتميز والملحوظ في القطاع المصرفي الإسلامي، إلى جانب نموه المستمر ومتانة مركزه المالي مع حفاظه على المبادئ المالية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل المعايير الأساسية التي تم اتخاذها بعين الاعتبار لدى منح "KIB" هذه الجائزة كلا من الأداء المالي، إدارة المخاطر، حوكمة الشركات، خدمة العملاء، القدرة الإبداعية، السياسات الخاصة بتحمل المسؤولية الاجتماعية، الريادة السوقية، الشفافية، الاستجابة إلى متطلبات السوق وقوة الترشيحات.

وبهذه المناسبة، هنأ رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ محمد جراح الصباح، جميع العاملين في "KIB" على فوز البنك بهاتين الجائزتين. مؤكداً أن "KIB" يعمل على تخطي النماذج التقليدية وتقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وأنه لطالما استغل خبرته العريقة التي تمتد لعقود من الزمن في تلبية الاحتياجات المتنوعة للسوق المحلي من خلال تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الشيخ محمد الجراح

كما أشار الجراح إلى سعي "KIB" الدائم لأن يكون البنك الإسلامي المفضل في الكويت من خلال الاعتماد على 3 ركائز أساسية، وهي: تغيير عروض خدمات الأفراد من خلال التركيز على الابتكار التكنولوجي وتعزيز خدماته الإلكترونية، إلى جانب توسيع أعمال الخدمات المصرفية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى إثراء تاريخه الغني في القطاع العقاري لتقديم خدمات متكاملة للعملاء.

ومن الجدير بالذكر أن جوائز مجلة كابيتال فاينانس انترناشونال، والتي تعتبر جهة تقييم عالمية مستقلة مختصة بالشأن المالي والمصرفي وهي من أبرز المنظمات في لندن، تعد من أهم الفعاليات الدولية التي تعنى بتكريم الأفراد والمؤسسات التي قدّمت أعلى معايير الابتكار والتميز في القطاع المالي العالمي، كذلك تسلط الضوء على المؤسسات الرائدة في المجالات المتخصصة والتي أظهرت أداءً عالياً في مواجهة تحديات القطاع المالي.

مؤشرات البورصة تتلون بالأخضر.. و«العام» يرتفع 18.4 نقطة

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 18ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5176ر8 نقطة بنسبة ارتفاع تبلغ 0ر36 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 213ر5 مليون سهم تمت من خلال 6221 صفقة نقدية بقيمة 32ر4 مليون دينار كويتي (نحو 106ر92 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر08 نقطة ليصل إلى مستوى 4765ر8 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر13 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 142ر9 مليون سهم تمت عبر 4037 صفقة نقدية بقيمة 8ر3 مليون دينار نحو 27ر39 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 25ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 5402ر6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 70ر5 مليون سهم تمت عبر 2184 صفقة بقيمة 24ر10 مليون دينار (نحو 79ر53 مليون دولار).

وكانت شركات (مواشي) و(أسمنت أبيض) و(استثمارات) و(الإثمار) و(يوباك) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(أهلي متحد) و(خليج ب) و(مشاعر) و(عقارات ك) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (أولى تكافل) و(أرجان) و(قيوين أ) و(وثاق) و(وطنية م ب).

وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة (أعيان) بشأن بيع عقار لشركة تابعة وإيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي من (ميزان) علاوة على إيضاح من شركة (لوجستيك) بشأن التداول غير الاعتيادي خلال جلسة أمس الأحد وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز لدول الخليج 11.4 في المئة خلال العام

«الوطني للاستثمار»: البورصة الكويتية الرابعة خليجياً من حيث الارتفاع في 2018

البورصة القطرية الرابح الأكبر في دول الخليج بنهاية العام الماضي بارتفاع 20.8 %

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لشركة الوطني للاستثمار أن بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجحت في تحقيق أداء إيجابيا خلال عام 2018، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار النفط والاضطرابات العالمية التي شهدتها الأسواق المالية على مدار العام، حيث سجل مؤشر ستاندرد اند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بنحو 11.47% لعام 2018 وذلك بدعم من الأداء القوي الذي حققته المملكة العربية السعودية وأبوظبي وقطر.

وارتفع مؤشر السوق السعودي بنسبة 8.31% خلال عام 2018 في حين أنهى مؤشر ابو ظبي العام مرتفعا بنسبة 11.75%، وأغلقت بورصة الكويت على ارتفاع بنسبة 1.59% لتصبح الرابعة خليجيا من حيث الارتفاع في 2018، اما البورصة القطرية فكانت الرابح الأكبر في دول الخليج حيث تمكنت من انهاء تعاملاتها السنوية على ارتفاع بنسبة 20.83%.

اما سوقي دبي وسلطنة عمان فهما الوحيدين المتراجعين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حيث انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 25% لعام 2018 وانخفض مؤشر سوق مسقط للاوراق المالية بنسبة 15.21%. اما عربيا فقد سجل مؤشر ستاندرد اند بورز للاسهم الدول العربية ارتفاعا بنسبة 6.16% خلال 2018.

الأسواق العالمية

اما الأسواق العالمية فقد شهدت تقلبات حادة في الربع الأخير من عام 2018، حيث يعود ذلك لثلاثة عوامل هي استمرار عمليات البيع الواسعة النطاق، والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة التوترات التجارية، وتزايد القلق من تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الناتج نتيجة تشدد الاحتياطي الفيدرالي.

وخسر مؤشر مورغان ستانلي العالمي أكثر من 7% خلال شهر ديسمبر ليصل إجمالي تراجعه للعام باكمله إلى 11.2% بينما الغلق مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بانخفاض نسبته 16.64% بعد انخفاضه بنسبة 2.92% في ديسمبر.

وتمكنت المؤشرات الأمريكية الرئيسية من تقليص خسائرها بشكل كبير بعد الارتداد القياسي الذي بلغت نسبته حوالي 5% في 26 ديسمبر والذي جعل مؤشر داو جونز يربح أكثر من الف نقطة في يوم واحد.

وانخفض مؤشر SP500 بنسبة 9.18 % في ديسمبر ليغلق السنة بنسبة سلبية 6.24%. في حين خسر مؤشر داو جونز الصناعي 8.66% في ديسمبر ليغلق عام 2018 على تراجع بنسبة 5.63%.

ومن ناحية أخرى، واصلت عوائد سندات الخزانة تراجعها الذي بدأ في مطلع نوفمبر، حيث اغلقت السندات لأجل عشر سنوات السنة عند 2.69% مقارنة بـ3.25% في اوائل نوفمبر.

واستمر النشاط الصناعي في التراجع في شهر ديسمبر، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (ISM) بشكل حاد من 59.3 في نوفمبر إلى 54.1 مقابل توقعات بان يتراجع إلى 57.9.

من ناحية أخرى، انخفض مؤشر التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي Personal Consumption) (Expenditures - PCE إلى 1.8% على اساس سنوي في نوفمبر مقارنة بشهر اغسطس حين وصل إلى ذروته عند مستوى 2.3%.

الأسواق الأوروبية

انخفض مؤشر Stoxx Europe 600 بنسبة 5.55% خلال شهر ديسمبر مما رفع خسائره للسنة كاملة إلى 13.24%. كما شهدت الأسواق الأوروبية الرئيسية تراجعات كبيرة حيث انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة 5.46% ومؤشر DAX الالماني بنسبة 6.20%. وبالتالي وصلت خسائر السنة الكاملة لكلا المؤشرين إلى 10.95% و18.26% على التوالي. وتم تعديل الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي للربع الثالث نزولا إلى 1.6% من 1.7% في ديسمبر كما وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت إلى 51.4 من 51.8 في نوفمبر، في حين سجل مؤشر مديري المشتريات للخدمات ماركيت 51.4 في ديسمبر مقارنة مع 53.4 في الشهر السابق. هذا واستمر مؤشر ثقة المستهلك في التراجع ليسجل 6.2- مقارنة بـ-3.9 لشهر نوفمبر 4.2- حسب توقعات المحللين.

ومع تزايد القلق من اضطرار المملكة المتحدة إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي بدون صفقة، وسعت الأسهم البريطانية خسائرها مع انخفاض مؤشر FTSE 100 بنسبة 3.61% في ديسمبر و12.48% لعام 2018. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ماركيت إلى 54.2 من 53.1 الشهر الماضي فقد تم تفسير هذه الزيادة في نشاط التصنيع على انها مؤقتة وناتجة عن بناء المخزونات قبل الخروج من الاتحاد الأوروبي. واستمرت ثقة المستهلك بالانخفاض مع تراجع مؤشر ثقة المستهلك Gfk إلى 14- في ديسمبر مقارنة بـ 13- في نوفمبر.

المؤشرات اليابانية

انخفض مؤشر نيكاي 225 الياباني بنسبة 10.45% في ديسمبر ليغلق العام بانخفاض بنسبة 12.08% بعد خسارته 17% خلال الربع الرابع. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي السنوي للربع الثالث بنسبة 2.5% مقابل تقديرات الانخفاض بنسبة 1.9% بينما سجل مؤشر التضخم للناتج المحلي 0.3%- خلال نفس الفترة. واظهرت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي من نيكاي تقدمًا طفيفا إلى 52.4 في ديسمبر مقارنة مع القراءة 52.2 خلال الشهر السابق. كما واصلت معدلات البطالة ارتفاعها مسجلة ارتفاعًا بنسبة 2.5% في نوفمبر مقارنة بـ 2.4% و2.3% للشهرين السابقين.

الأسواق الناشئة

وعلى الرغم من أدائها السلبي، تمكنت الأسواق الناشئة من التفوق على أداء الأسهم العالمية خلال شهر ديسمبر. وانخفض مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بنسبة 2.92% فقط ليغلق الستة على خسارة إجمالية قدرها 16.64%. وتراجعت مؤشرات الأسواق الناشئة الرئيسية خلال الشهر، ولكن الانخفاض كان معتدلا نسبيا مقارنة بالنظراء العالميين. وانخفض مؤشر مرغان ستانلي Asia ex-Japan بنسبة 2.93%، بينما تراجعت بورصة الأوراق المالية في روسيا بنسبة 1.42% وتراجع مؤشر NIFTY 50 للهند وبورصة تايوان بنسبة 0.13% و1.62% على التوالي.

اسواق النفط

وانتعش النفط من ادنى مستوياته في عام مع ارتداد برنت عند 50 دولار للبرميل في أواخر ديسمبر وذلك بعد أن أظهرت البيانات انخفاض إنتاج اوبك بمقدار 530.000 برميل يوميا في ديسمبر، حتى قبل أن تدخل صفقة الحد من الإنتاج حيز التنفيذ في يناير. وكان الانخفاض في الإنتاج نتيجة التخفيضات المخطط لها من قبل المملكة العربية السعودية والتخفيضات غير المتعمدة من ليبيا وإيران. وانخفض الانتاج الليبي 110 آلاف برميل بسبب توقف أكبر حقل نفطي في البلاد عن الإنتاج بسبب التوترات الأمنية، بينما انخفض انتاج إيران 120 الف برميل يوميا بسبب العقوبات.

رسم بياني توضيحي

مؤشر مورغان ستانلي للأسواق العالمية خسر 11.2 %.. وللأسواق الناشئة انخفض 16.64 %

«التجارة»: مليونا دينار زيادة في الصادرات الوطنية بديسمبر الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن الصادرات الوطنية شهدت زيادة بنحو 2 مليون دينار كويتي (نحو 565ر6 مليون دولار امريكي) في ديسمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2017.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس الاثنين أن إجمالي الصادرات بلغ نحو 11ر9 مليون دينار في ديسمبر الماضي (نحو 39 مليون دولار) مقابل 9ر9 مليون دينار (نحو 32 مليون دولار) للشهر ذاته في العام قبل الماضي.

وأشارت إلى أن الدول العربية استحوذت على 72 في المئة من إجمالي الصادرات الكويتية بقيمة 3ر9 مليون دينار (نحو 30ر5 مليون دولار) فيما استحوذت بقية دول العالم على 28 في المئة فقط بقيمة 2ر6 مليون دينار (نحو 5ر8 مليون دولار).

وذكرت أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت قائمة الدول الأكثر استيرادا لصادرات الكويت بقيمة 3ر3 مليون دينار (نحو 10ر8 مليون دولار) تلتها السعودية بقيمة 1ر8 مليون دينار (نحو 9ر5 مليون دولار) ثم مصر ثالثا بحوالي 1ر5 مليون دينار (نحو 9ر4 مليون دولار).

وبينت أن الصادرات إلى الدول العربية شملت المنتجات الغذائية والغازات السائلة والخيام والأصواف والأواني المنزلية والأثاث والألياف الزجاجية والمواشي والطيور وغير ذلك.

وأضافت (التجارة) أنه فيما يخص الدول الاخرى فإن إيطاليا احتلت المقدمة بصادرات قيمتها 1ر1 مليون دينار (نحو 3ر6 مليون دولار) ثم تركيا بقيمة 805 الف دينار (نحو 2ر7 مليون دولار) تلتها البرتغال بحوالي 357 الف دينار (نحو 1ر172 مليون دولار) ثم بلجيكا بواقع 176 الف دينار (نحو 577 الف دولار).

وأوضحت أن الصادرات إلى الدول غير العربية تنوعت بين البولي ايثيلين والحبيبات البلاستيكية وايثلين جليكول.